الفصل الثالث

طرق تفعيل الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر

بعد التطرق إلى الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر في الفصل الثاني، وتوضيح وبيان حال وواقع الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر ودراسة بعض المؤشرات الدالة على واقع الحكم الراشد كالإستقرار السياسي، ومكافحة الفساد، وفعالية الحكومة، ودراسة أيضا دور كل من البلدية والولاية في التنمية المحلية في الدولة الجزائرية.

سنقوم في هذا الفصل بدراسة طرق تفعيل الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر وتسليط الضوء على الطرق الفعالة والسليمة في تفعيل آليات الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما:

الأول: آليات تفعيل الحكم الراشد في الجزائر ونتطرق فيه الى ثلاثة مطالب تتعلق أساسا بـــ: إعادة تفعيل دور القطاع العام ثم تأسيس البيئة الملائمة للقطاع الخاص وأخيرا تأسيس المجتمع المدني الفاعل

أما المبحث الثاني فنتطرق فيه إلى آليات تفعيل التنمية المحلية في الجزائر ويتشكل بدوره من ثلاثة مطالب هي: التنمية المحلية عن طريق الحكم المحلي الرشيد ثم التنمية المحلية عن طريق المشاركة المجتمعية وأخيرا مطلب التنمية المحلية عن طريق الجماعات المحلية

ونتوقع من تحليلنا لهذا الفصل إدراك الطرق الفعالة والسليمة في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر وسوف نتطرق إلى طرق تفعيل الحكم الراشد في الجزائر من خلال إعادة تفعيل دور القطاع العام، وتأسيس البيئة الملائمة للقطاع الخاص، وكذلك تأسيس المجتمع المدني الفاعل، أما عن طرق تفعيل التنمية المحلية في الجزائر فعن طريق تطبيق الحكم المحلي الرشيد والمشاركة المجتمعية، وكذلك الجماعات المحلية.

المبحث الأول: آليات تفعيل الحكم الراشد في الجزائر

إن الإهتمام بطرق تفعيل الحكم الراشد في الجزائر يعتبر موضوعا هاما ومحوريا حيث أن تفعيل آليات الحكم الراشد تساهم في تفعيل وتطوير مختلف الجوانب السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، وغيرها على مستوى الدولة الجزائرية كما يسمح بنشر القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

المطلب الأول: تفعيل دور القطاع العام

لا يمكن لعاقل أن ينكر دور القطاع العام في التنمية، وخلق الثروة، وتحقيق العدالة الإجتماعية، هذا بشرط أن يعمل جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص وفي هذا يقوم القطاع العام بكبح جماح الربحية المتوحشة لدى أرباب العمل الخواص، وقد يخطئ من يتصور أن سبب فشل النظام الإقتصادي العربي راجع إلى تدخل القطاع العام وسيطرته، وكبح كل محاولة لنمو القطاع الخاص وإبعاد الإستثمارات الخارجية وتهريب المستثمرين المحليين، الإشكال ليس في أن القطاع العام يساهم في تعطيل الدورة الإقتصادية، ولكن بالمقابل نجد أن دولا كالصين، والولايات المتحدة الأمريكية، ما تزال حصة القطاع العام كبيرة ورئيسية في عملية التنمية، دون أن تؤثر على الدورة الإقتصادية كما حدث عندنا في الجزائر والعالم العربي، العيب الوحيد لمن أراد أن يعتبره عيبا في القطاع العام ما أحدثه في الولايات المتحدة من تعظيم التراكم التنموي.[1]

وعند رؤية هذا الطرح يتضح لنا أهمية القطاع العام ووجوده في الدول بصفة عامة حيث يساهم وبشكل كبير في التنمية وتحقيق العدالة الإجتماعية لكن يجب على القطاع العام التعاون مع القطاع الخاص من أجل تحقيق التطور والتنمية.

إن للقطاع العام دورا جوهريا في تقديم الخدمة للمواطن من خلال تهيئة البيئة الإقتصادية والإجتماعية الملائمة، من أجل إستقطاب الإستثمار الوطني الخاص والأجنبي، كما أن تفعيل

[1] – فريد برادشة، مرجع سابق الذكر، ص265،266

القطاع العام يعمل على تحسين نوعية الخدمات وجودتها خدمة للمواطن ولذلك يجب أن يكون القطاع العام في المستوى بالإعتماد على مجموعة من المتطلبات من بينها:

1/ توفير الشفافية في القوانين والإجراءت والتشريعات التي تنظم التفاعل بين الدولة والمجتمع وتطوير مبدأ سيادة القانون.

2/ بناء إدارة حكومية تستجيب لمتطلبات المواطنين حيث يجب أن تتمتع الحكومة بكفاءة عالية حتى تستطيع أن تقدم الخدمات المناسبة من حيث الوقت والإستجابة والجودة.

3/ إعتماد مبدأ الفصل بين العمل السياسي والمركز الوظيفي، إذ يخضع المركز الوظيفي إلى هيكل الوظيفة العامة من أجل حماية موظفي الخدمة المدنية من الظغوط السياسية.

4/ مكافحة ظاهرة الفساد داخل مؤسسات القطاع العام عن طريق إصلاح فعال لنظام الأجور وتحسين الوظيعة الإجتماعية لرجال القطاع العام من خلال وضع دراسات إستراتيجية تعتمد فيها على الخبراء والمتخصصين.

5/ خلق شرآكة فعالة وحقيقية بين القطاعين العام والخاص قصد الإرتقاء وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

6/ ضرورة تعميم إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في كافة أجهزة القطاع العام، والتخلي عن أساليب العمل التقليدية في الإدارة العامة من أجل تسهيل الحصول على المعلومات والسرعة في تلقي الخدمات بأقل تكلفة هذا الذي من شأنه أن يدعم ويقوي من آليات الحكم الراشد.[1]

وسوف نقوم بشرح المتطلبات التي يجب أن يعتمد عليها القطاع العام من أجل تحسين المستوى وتطويره شرحا مبسطا:

1/ يجب على القطاع العام التميز بالشفافية في مختلف القوانين التي تحكم العلاقة بينه وبين المجتمع ويجب أن يكون القانون فوق الجميع ويطبق على الجميع.

[1] – يوسف أزروال، مرجع سابق الذكر، ص187،188

2/ بناء إدارة حكومية تتميز بالكفاءة العالية حيث إذا كانت تتميز بهذه الكفاءة والفعالية فإنها سوف تقدم خدمات في وقت قصير وذات جودة عالية كما أن إستجابتها تكون سريعة.

3/ يجب الفصل بين ماهو سياسي وماهو إداري لتجنيب الموظفين في القطاع العام الظغوط الممارسة عليهم من طرف أصحاب النفوذ والمصالح في السلطة.

4/ الحد من ظاهرة الفساد المستشرية في القطاع العام، وإصلاح نظام الأجور، وتحسين الوظعية الإجتماعية للموظفين في القطاع العام.

5/ التعاون بين القطاع العام والخاص من أجل التكامل والتعاون بينهما.

6/ إستخدام التكنولوجيا في القطاع العام والإستغناء عن الأساليب التقليدية في القطاع العام.

ونستطيع القول أنه يجب على الدولة الجزائرية إعتماد هذه المبادئ والمعايير من أجل إعادة تفعيل دور القطاع العام، الذي يعتبر قطاعا جوهريا إذا ماتم التركيز عليه والإعتناء به.

كما أن الحكومة تقوم بوضع الإطار العام لتقديم الخدمات والمنتجات وتهدف إلى تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة.[1]

وللحكومات وظائف عديدة يمكن أن نذكر منها كونها تركز على البعد الإجتماعي فهي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع، وكونها صاحبة السلطة فهي تتحكم وتراقب ممارسة القوة، وكونها مسؤولة نحو تقديم الخدمات العامة للمواطنين تعمل على تهيئة البيئة الإجتماعية المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع لذا فالحكومات معنية بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والخاص على حد سواء كما تعمل على الاهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص.[2]

[1] – أحمد بوضياف، **الهيئات الإستشارية في الإدارة الجزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص367-369

[2] – زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق الذكر ، ص45

فالمؤسسات الحكومية تستطيع أن تعمل عل تمكين الناس الذين تقوم بخدمتهم وتزويدهم بالفرص المتساوية وتأكيد شمولهم في الأمور الإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية، وفتح المجالات للحصول على الموارد المتوفرة في المجتمع.

والحكومات يجب أن تعمل على لا مركزية الأنظمة الإقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين وتغيير الظروف الإقتصادية بشكل سريع ومناسب.[1]

إن الملاحظ لهذا الكلام يتضح له الدور البارز الذي تلعبه الحكومة من خلال سيطرتها على القطاعات الحيوية والهامة في الدول لذلك وجب عليها تفعيل هذا الدور من أجل تطوير وتنمية القطاع العام لترقية خدمة المواطن وتهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص للتعاون معه من أجل تحقيق حكم راشد.

إن فكرة ضمور وزوال القطاع العام في الجزائر فكرة غير مقبولة حتى في الدول الرأسمالية الليبرالية المتوحشة، إنطلاقا من أن فكرة زوال القطاع العام تعني زوال الخدمات الإجتماعية للدولة بمختلف مؤسساتها، فالقوة وسلطة الظبط التي تمارسها الدولة تأتي عادة من إستثماراتها العامة ولو تم فتح المجال أمام القطاع الخاص في كل المجالات لما بقي هناك معنى لشخصية الدولة.[2]

ونستطيع القول أن القطاع العام في الجزائر هو الثروة المتبقية لهذا الشعب ومن غير المعقول أن يسمح الشعب بإلغاء هذا القطاع بسهولة لأن بيعه أو التنازل عليه يعتبر نهبا لحقوق كل الشعب.

ومن خلال هذه الطرق والآليات يمكن إيجاد قطاع عام فعال وقوي يستطيع مواجهة مختلف الأزمات والمشاكل التي تواجهه يؤسس لإيجاد حكم راشد داخل الدولة لأن القطاع العام يعتبر هو المؤسس الرئيسي والفاعل الحقيقي في تطوير وتفعيل الحكم الراشد.

---

[1] – زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق الذكر، ص45

[2] – فريد برادشة، مرجع سابق الذكر، ص266

المطلب الثاني: تأسيس البيئة الملائمة للقطاع الخاص

أولا نعني بالقطاع الخاص ذلك القطاع الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع، والتجارة، والمصارف...إلخ، وكذلك القطاع غير المؤطر من طرف الدولة في السوق.[1]

ويشمل القطاع الخاص المشاريع الإقتصادية، المالية، والمصرفية، وكل الوظائف الغير سيادية، وقد أدت التغيرات الدولية إلى تغير الأنظمة الإقتصادية بشكل أصبحت فيه المؤسسات الخاصة تلعب دورا هاما في العملية الإقتصادية وخاصة في إحداث النقلة النوعية وخلق فرص العمل وضمان التفاعل بين الدولة والمجتمع.

وفي ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو تفعيل نظام السوق، ووضع الأنظمة والقوانين الملائمة لذلك، وتعزيز التجارة وتحريرها، وإعطاء دور متزايد للقطاع الخاص، وقد تبلور توجه جديد يسعى لإعادة صياغة دور الدولة في الإقتصاد الحديث من مهيمن على النشاط الإقتصادي ومنفذ للمشاريع الإنتاجية، إلى منظم للحياة الإقتصادية، بما يكفل تحقيق التوازن الكلي والجزئي للإقتصاد الوطني، كما تزايد الإهتمام بتنمية القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية سواء على المستوى المحلي أو الوطني.[2]

من خلال هذه البداية أو هذا التمهيد والتعريف للقطاع الخاص نعرف المجال الذي يشارك فيه القطاع الخاص، حيث نستطيع أن نقول أن القطاع الخاص يتبع سياسة ملأ الفراغ الذي تتركه الدولة أو القطاع العام، كما أن أهمية القطاع الخاص تتجلى في كون التوجهات العالمية حاليا تهتم بإعطاء الدور المتزايد للقطاع الخاص في ظل تراجع دور الدولة.

---

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002**، الأردن: أيقون للخدمات المطبعية، 2002، ص101

[2] – عبد الرزاق مولاي لخظر و شعيب بونوة، " دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الباحث**، العدد7، 2009–2010، ص137

كما لا تقتصر فعالية القطاع الخاص على إنشاء شركات جديدة بل على تنمية سريعة للشركات المتواجدة من قبل.[1]

كما يمكن للقطاع الخاص تحقيق التنمية الإقتصادية، ومن خلالها التنمية الإجتماعية، والسياسية وذلك لمساعدة الدولة في القيام بمهامها في ظل التحديات التي تواجهها عن طريق زيادة المستوى المعيشي للأفراد نتيجة فتح وتحريك القطاع الإقتصادي.[2]

ويتضح لنا من خلال هذا فعالية القطاع الخاص فعالية كبيرة ومتعددة حيث يساهم في تحقيق التنمية بأنواعها الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، ويساعد الدولة مساعدة كبيرة في ظل التحديات التي تواجهها في هذه الجوانب.

ويستطيع القطاع الخاص دعم التنمية المحلية بالشرآكة مع المجتمع المدني بتوفير الخبرة اللازمة والتمويل الكافي للمشاريع التنموية المحلية نظرا لقدرته على التغلغل أكثر من الدولة داخل المجتمع.

ويلعب القطاع الخاص دورا في إرساء الشفافية ومحاربة الفساد لقدرته على الوصول إلى المعلومات وتوفيرها جيدا.

ويمكن للدولة تقوية القطاع الخاص وإدامته عن طريق:

1- خلق بيئة إقتصادية مشجعة ومستقرة.

2- تشجيع فرص الإستثمار المنتج.

3- الحفاظ على تنافسية الأسواق وتنظيمها.

4- تسهيل فرص الإستثمار للطبقات الفقيرة.[3]

---

[1] - فريد بن يحي، **إنظمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية**، الجزائر: شركة الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص51

[2]- Meriles sgrimdle**, going local: decentralization democration and the promis of good govarnonsem**, new garsy, primacton unifarsity, p11

[3]- Meriles sgrimdle, , p11

وعلى هذا الأساس إتخذت العديد من الدول إستراتيجيات إقتصادية تتعلق بخوصصة المؤسسات العامة وفتح المجال لمنظمات القطاع الخاص في العديد من الميادين إذ أصبح هذا الأخير الأساس في الحياة الإقتصادية.[1]

وتتطلب تنمية البيئة الملائمة للقطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الإستثمار وحسب المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ينصرف تعريف مناخ الإستثمار إلى" مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية وبالتالي على حركة وإتجاهات الإستثمار وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية، الإقتصادية، والإجتماعية، والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية، والتنظيمات الإدارية.[2]

إن الملاحظ لهذا التعريف يتضح له جليا الدور البارز للإستثمار في تطوير القطاع الخاص كما أن مجمل الظروف الموجودة داخل الدولة من ظروف سياسية، إقتصادية، إجتماعية، أمنية، وقانونية، ونوعية النظام الإداري الموجود، تساهم في تحديد نوع القطاع الخاص الموجود.

ونستطيع القول أيضا أنه يجب على الدولة الجزائرية الأخذ بعين الإعتبار الأهمية المعطاة للقطاع الخاص بإعتباره من الفواعل المهمة والمساعدة للدولة في تقديم الخدمات العامة إذ أنه يساهم في جلب الإستثمارات ودفع عجلة التنمية.

وقد تقلص دور الحكومة وتحددت إختصاصاتها إلى التوجيه، والإشراف، والحماية، وليس السن والتنفيذ.[3]

---

[1] – عبد الحق حملاوي، **الآليات السياسية لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد تجربة الجزائر 1999-2007**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص42،43

[2] – عبد الرزاق مولاي لخظر و شعيب بونوة، مرجع سابق الذكر، ص 139

[3] – سلوى الشعراوي جمعة وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص109-110

ويمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الإقتصادية، و الإجتماعية، نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الإقتصادية، و الإجتماعية.

ورغم هذه النتائج مازال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الإقتصاد الوطني.

ونستطيع القول أن المعوقات التي تواجه تأسيس البيئة الملائمة للقطاع الخاص في الجزائر تتمثل في:

1- مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص حيث أن القروض الموجهة للقطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع العام أحد الدلالات على مزاحمة القطاع العام للخاص.

2- المشاكل الإدارية والتنظيمية جراء تعقد وطول الإجراءت والوثائق المطلوبة.

3- مشكل العقار الصناعي حيث أن صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة النشاط تعتبر عائقا كبيرا في الجزائر.

4- مشكل الفساد حيث صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007.[1]

وعند ملاحظة هذه المعوقات التي تواجه تأسيس البيئة الملائمة للقطاع الخاص في الجزائر نجد أنها أسباب حقيقية وفعلية، وسوف نقوم بشرحها شرحا بسيطا على النحو التالي:

1- مشكل التمويل حيث أن مصادر التمويل للقطاع الخاص مصادر ضئيلة وقليلة بالمقارنة مع القطاع العام.

2- عند طلب القطاع الخاص في العمل في مجال ما يعاني القطاع الخاص نتيجة البيروقراطية السلبية والمشاكل الإدارية التي تعاني منها الدولة الجزائرية.

[1] - عبد الرزاق مولاي لخظر و شعيب بونوة، مرجع سابق الذكر، ص 143-146

3- مشكل العقار الصناعي وهذا مشكل كبير جدا حيث أن الحصول على قطعة أرضية من أجل إنجاز المشروع أو أرضية مزاولة نشاط تعتبر عائقا كبيرا.

4- مشكل الفساد سواء على مستوى السلطة الحاكمة أو في المستويات الدنيا حيث يعتبر هذا المشكل من المشاكل التي لا تسمح بتأسيس بيئة ملائمة للقطاع الخاص.

في الأخير لقد أصبح لزاما على الدولة الجزائرية في إطار المقاربة الجديدة للحكم الرشيد أن تشجع تطوير القطاع الخاص، وأن تعمل على دعم المشاريع الخاصة، خاصة في ظل العولمة، كما عليها أن تلعب دور المنسق والمنظم، وأن تفرض شروطا على القطاع الخاص فلا تمنح الأموال والقروض إلا بشروط والتعاون فيما بينهما.[1]

وفي الأخير نستطيع القول أن تأسيس البيئة الملائمة للقطاع الخاص يقتضي توفير وإيجاد مجموعة من العوامل والآليات التي تنمي وتطور القطاع الخاص كما أنا تطوير القطاع الخاص يؤدي بدوره إلى تفعيل آليات الحكم الراشد حيث يعتبر القطاع الخاص مكونا من مكونات الحكم الراشد.

المطلب الثالث: تأسيس المجتمع المدني الفاعل

يعتبر مفهوم المجتمع المدني أحد التعابير الأكثر إنتشارا في نهاية هذا القرن وبداية الألفية الجديدة والواقع أن إنتشاره مرتبط بتحولات عميقة شهدها العالم في هذه الفترة، كما إرتبط هذا التوسع في إستعماله وشيوعه بمفاهيم أخرى مثل الدولة، الديمقراطية، حقوق الإنسان.[2]

[1] – فريد أبرادشة، مرجع سابق الذكر، ص63

[2] – العياشي عنصر، **المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر أنموذجا**، ورقة مقدمة لمؤتمر " المشروع القومي والمجتمع المدني" تنظيم قسم الدراسات الفلسفية والإجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، سوريا، 7-12 ماي، 2000.

ويعد المجتمع المدني الإطار العام الذي يمتد ويربط بين الأفراد والدولة، والذي يشكل قنوات إتصال ويسمح بمشاركة الأفراد سواء فرديا أو جماعيا في مختلف الأنشطة وتنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، وتسيير الموارد بكل شفافية لتحقيق التنمية.[1]

ورغم الإجماع القائم بين أغلب الأساتذة حول الطابع الغربي لمفهوم المجتمع المدني، إلا أنهم إختلفوا في تحديد العناصر المشكلة له ما جعلنا أمام تعريفات مختلفة لمفهوم المجتمع المدني.

وقد إخترنا تعريفين للمجتمع المدني يظهر لنا أنهما من أجمع التعريفات للمجتمع المدني.

التعريف الأول تعريف الأستاذ ريموند هينبوش على أنه " شبكة الإتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة وعن الجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على إحتواء الإنقسامات الإجتماعية، وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها."

التعريف الثاني تعريف الأستاذ عبد الحميد الأنصاري فيعرفه على أنه " المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب، النقابات، الإتحادات، جماعات المصالح، جماعات الضغط، وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية والتي تمثل الحضور الجماهيري وتعكس حيوية المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد مؤسسات في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردها بإحتكارها مختلف ساحات العمل العام."[2]

وعند ملاحظة هذين التعريفين يتضح لنا أن المجتمع المدني يشكل طوعية بين مجموعة من الأفراد أو التنظيمات، فيما بينها تجمعهم علاقات وروابط معينة تساهم في نشر الوعي والثقافة المدنية لدى الأفراد والمجتمعات كما أنها تسعى إلى المطالبة بالحقوق العامة للمواطنين وكذلك مساعدة الدولة في تقديم الخدمات العامة وتحسين نوعية الخدمات.

---

[1] – زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق الذكر، ص48

[2] – كريم بركات، **مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان**، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس،2004-2005، ص15

إن كثيرا من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابيا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع، سواء من الناحية الإقتصادية، الإجتماعية، الصحية، الثقافية أو غيرها لاسيما وأن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح ويتراوح مجال عملها في حقوق الإنسان، المرأة، العدالة، التنمية، الأعمال الخيرية، الإغاثة، تقديم المساعدة للمرضى والمعوقين، تطوير أنظمة التعليم، تقديم العون للعاطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم وخلق فرص عمل لهم.

إن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد يبدو صغيرا ولكن أهمية ما تقوم بههذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها ولذلك حاولت مختلف دول العالم سن تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية نشيطة، قوية، وفعالة.[1]

وعند ملاحظة هذا الطرح تتضح لنا الأهمية الكبيرة التي تتميز بها منظمات المجتمع المدني ونشاطاتها المتعددة والمختلفة في كافة الجوانب والميادين وقد إهتمت بها غالبية الدول نظرا لما تحققه من منافع وفوائد عديدة.

ويقوم المجتمع المدني على مجموعة من الأسس والمتطلبات لبنائه، والتي تعتبر معاييرا تستند إليها تنظيماته لأداء وظائف أساسية في المجتمع، تتوسط من خلالها العلاقة بين المواطن والدولة، وتقوم بدورها في تنظيم هذه العلاقة وإدارتها بطريقة سليمة ومنظمة.

1- الأساس الإقتصادي: ويتضمن هذا الأساس مدى تحقيق درجة من التطور الإقتصادي والإجتماعي وذلك إستنادا إلى نظام إقتصادي يرتكز على الدور الأكبر للقطاع الخاص والمبادرات الفردية.

[1] – أحمد إبراهيم مولاي، " أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد2، 2008، ص260

2- الأساس السياسي: ويقصد به الصيغة السياسية التي يتحقق وجود المجتمع المدني إلا في ظلها وتسمح لمختلف قوى المجتمع (الحزبية، والمدنية) بالتعبير عن آرائها بطريقة سليمة ومنتظمة.

3- الأساس الإديولوجي: ويتضمن مختلف القيم، والأفكار، والإديولوجيات، السائدة لدى القوى والفئات في المجتمع والتي قد تتعارض مع إديولوجيا الدولة فيجب إيجاد توافق بين هذه الإديولوجيات.[1]

وتتعدد أدوار المجتمع المدني ووظائفه ومن أهمها:

1- تحقيق النظام والإنظباط في المجتمع

2- التنشئة السياسية والإجتماعية

3- تحقيق الديمقراطية

4- حماية الحقوق والواجبات.[2]

وعند الحديث عن المجتمع المدني في الجزائر نجد أن الساحة السياسية الجزائرية عرفت مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن 20، لتأخذ تطبيقاته خصائص اللحظة التاريخية التي ظهر فيها بتشعباته السيسيولوجية، والفكرية، وقد أخذت بعض القوى السياسية والإجتماعية وتبنت أطره التنظيمية الجديدة وخطابه الفكري بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية خصوصا بعد دستور 1989، غير أن نشاط المجتمع المدني تأثر بالجانب الأمني المتدهور الذي عاشته البلاد في التسعينات.[3]

---

[1] – هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر (1989-1999)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، مارس 2006، ص35،36

[2] – محمد عثمان الخشت، **المجتمع المدني**، شركة الأمل للطباعة والنشر، 2001، ص8-10

[3] – قوي بوحنية، **المجتمع المدني الجزائري: بين إديولوجيا السلطة والتغيير السياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، 13 مارس 2014، ص2

والملاحظ على هذا يتبين له أن ظهور المجتمع المدني في الجزائر أنه ظهر في فترة أزمة في الدولة الجزائرية وهي الأزمة الأمنية والإقتصادية أنذاك هذا ما ساهم في ظهور مجتمع مدني مشوه مبني على أسس ومعايير خاطئة.

وبصفة عامة يمكن تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر من خلال الخطوات التالية:

1- ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل إستقلالية نسبية وذلك من أجل الحد والتخفيف من سيطرة الدولة على المجتمع المدني في الجزائر.

2- ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني.

3- التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجمعوي.

4- زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى إجتماعية فاعلة.

5- تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من أجل تحقيق إستقلاليتها.

6- تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية إقتصادية وإجتماعية.

7- التخفيف من المشاكل الإجتماعية اليومية كالبطالة ومشكل السكن.

8- تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والإندماج فيه.[1]

وفي الأخير نستطيع القول أن المجتمع المدني مفهوم هام جدا وهو من مكونات الحكم الراشد حيث ومن خلال تفعيل المجتمع المدني وتطويره نستطيع القول أننا بصدد تفعيل آلية من آليات الحكم الراشد في الجزائر.

[1] – مرسي مشري، **المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله**، مداخلة في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة الشلف، 20 أوت 2008.

المبحث الثاني: آليات تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

إن الإهتمام بطرق تفعيل التنمية المحلية في الجزائر يعتبر موضوعا محوريا وهاما حيث أن تفعيل آليات التنمية المحلية سياهم في تطور الدولة الجزائرية سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي كما يسمح بتحقيق متطلبات وحاجيات المواطنين وخاصة تحسين المستوى المعيشي للأفراد والتطور في شتى الجوانب خاصة الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الأول: التنمية المحلية عن طريق الحكم المحلي الرشيد

يعتبر الحكم المحلي الرشيد أسلوبا للتنظيم الإداري وترقية العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية من جهة، وبين الجماعات المحلية والمجتمع المحلي من جهة ثانية، كما يعتبر أداة لديمقراطية المؤسسات وطريقة لإدراك إختلال الأقاليم والجهات عبر التراب الوطني وكأحسن أسلوب لتقريب الإدارة من المواطن، وبالتالي فالحكم المحلي الرشيد يساهم في الجمع بين فعالية الإدارة، والعدالة الإجتماعية، وتحقيق التنمية المحلية.[1]

ولقد تعددت التعاريف المتعلقة بالحكم المحلي فهناك من يعرفه بأنه " مجموع الوحدات الإدارية أيا كانت صورتها وعلى إختلاف مستوياتها الموجودة بالدولة، والتي تكون في مستوى أدنى من الحكومة القومية في الدولة الموحدة، ومن حكومة الولاية في الدولة الإتحادية."

كما عرف الحكم المحلي بأنه " عبارة عن هيئات منتخبة من طرف مجموع الوحدات المحلية سواء أكان إنتخاب يشمل جميع أعضائها أو غالبيتهم، هذه الهيئات تعهد إليها الإدارة المركزية الإظطلاع بإدارة كل أو بعض المرافق المحلية."[2]

---

[1] – وفاء معاوي، مرجع سابق الذكر، ص18

[2] – عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية دراسة مقارنة**، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص19،20

ويمكن تعريفه أيضا بأنه" المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية."[1]

بعد هذا التمهيد عن الحكم المحلي الرشيد وتعريف الحكم المحلي سوف نتطرق إلى تعريف الحكم المحلي الرشيد تعريفا مبسطا بغية نزع الغموض الذي يكتنف هذا المفهوم.

في إطار المفهوم العام لأسلوب الحكم تشير الدراسات المعاصرة حول اللامركزية إلى مفهوم أسلوب الحكم المحلي فيعرفه " land ell and mills " بأنه عبارة عن إستخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

أما" charlick " فيرى بأنه الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة بغية دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد والمجموعات في المجتمع المحلي.[2]

أما فيريل هايدي فيرى أن الحكم الرشيد يقتضي عمليا إلغاء الفصل التعسفي بين الدولة والمجتمع، وبدلا من ذلك لابد من خلق مجموعة من القواعد لتنسيق العمل فيما بين هذه الفواعل المكونة للدولة وتقوم الدساتير والقوانين واللوائح الإدارية بتكريس تلك القواعد المنظمة للعلاقات بين الدولة والقطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية المحلية.[3]

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا الأهمية البالغة التي يكتسبها مفهوم الحكم المحلي الرشيد نظرا لكونه يهتم بمختلف الجوانب والقطاعات كما أنه يساهم في تطوير وتعزيز الخدمات وكذلك يساهم في تلبية وتحقيق الحاجيات المحلية ومنه تحقيق التنمية المحلية.

[1] – عبد الرزاق الشيخلي، مرجع سابق الذكر، ص19،20

[2] – وفاء معاوي، مرجع سابق الذكر، ص38

[3] – أمينة فلاح، مرجع سابق الذكر، ص51

ومن خلال هذه القوى التي يوضحها فيريل هايدي يتضح لنا أن نجاح الحكم المحلي الرشيد يقتضي وجود تعاون وتكامل بين الفواعل الثلاث فالتغير يكون بالتعاون بين القمة والقاعدة على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي.

والشكل التالي يوضح التكامل بين الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني:

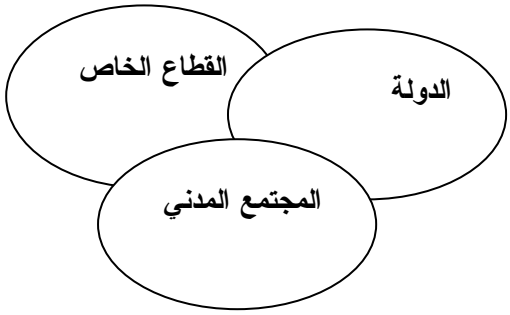

المصدر: زهير عبد الكريم الكايد

وقولنا أن الحكم المحلي الرشيد يقتضي التعاون بين القطاعات كون القمة والقاعدة مرتبطتان فصلاح القاعدة هو الأساس، لأن القاعدة هي التي تمثل الأكثرية بينما القمة تمثل الأقلية، وصلاحهما يعني الوصول إلى الحكم الرشيد.[1]

وهناك كلمة قيمة للأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد " كوفي عنان " يرى فيها أن الحكم الرشيد إنجاز ونتيجة في حد ذاته، والحكم الرشيد لا يمكن فرضه من طرف الدولة أو المنظمات الدولية ومهما خصصت الدولة من مبالغ مالية، وتمويلات كبرى، وخلقها لقاعدة معلوماتية متطورة، إلا أن كل هذه الآليات من دون دولة القانون، والإدارة القوية الواضحة، والسلطة الشرعية، التي تستجيب للإجراءت والطموحات الشعبية، لا يمكنها أن تمهد الطريق لتحقيق التنمية الشاملة على مستوى الدولة والتنمية المحلية على المستوى المحلي.[2]

[1] – زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق الذكر، ص149

[2] – المرجع نفسه، ص17

ومن خلال هذا يتضح لنا الترابط الوثيق بين الحكم المحلي الرشيد والتنمية المحلية حيث لا نستطيع التحدث عن وجود تنمية محلية في ظل غياب الحكم الراشد.

وبناء على ماسبق نستطيع القول أنه وجب على الدولة الجزائرية الإنتقال إلى أسلوب الحكم المحلي الرشيد سواء على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي الأعلى من أجل تطوير التنمية المحلية ومن أجل إتصاف الحكم المحلي بصفة الرشادة وذلك من خلال إتصاف الحكم وتميزه بمجموعة من الخصائص والميزات من بينها (المشاركة، المساءلة، الشرعية، الكفاءة والفعالية، الشفافية، الإستجابة.....إلخ) وهذه الخصائص قد تم شرحها سابقا.

وعند تطبيق هذه الخصائص والمعايير نستطيع التحدث عن حكم محلي راشد وتنمية محلية فعالة.

وبصفة عامة يمكن القول أن أسلوب الحكم المحلي الرشيد يقوم على ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في:

1- الأداء: ويشير إلى مسؤولية الأجهزة المحلية عن إدارة الموارد العامة المحلية بكفاءة وفعالية وتقديم الخدمات العامة للمواطن.

2- المشاركة: بمعنى مشاركة المواطنين سواء أكانو أفرادا أو جماعات في عملية صنع القرار المحلي من خلال آليات من شأنها تحسين وتطوير أداء الأجهزة المحلية المنتخبة.

3- الشرآكة: وتكون بين الأجهزة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في إنتاج السلع وتقديم الخدمات على المستوى المحلي.[1]

[1] – حسن العلواني، **اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد**، في الحكم الرشيد والتنمية في مصر، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص86

وعند تحقيق هذه الثلاث أبعاد على مستوى الحكم المحلي نستطيع التحدث عن أسلوب الحكم المحلي الراشد يساهم في تعزيز التنمية المحلية على المستوى المحلي في الجزائر.

المطلب الثاني: التنمية المحلية عن طريق المشاركة المجتمعية

لقد غدا لمفهوم مشاركة المجتمع دور متزايد الأهمية في فلسفة التنمية المحلية، خاصة بعد ما فرضه الوضع القائم في البلدان المتخلفة من إستحالة تنميتها بنفس الطريقة التي حدثت في المجتمعات المتخلفة أن تتطور بنفس التدرج الذي حدث في المجتمعات المتقدمة، وذلك لأنه من المستحيل على البلدان المتخلفة أن تتطور بنفس التدرج الذي عرفته البلدان المتقدمة في مجال التنمية وذلك لتباين الظروف الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، وحتى التاريخية بين المجتمعين.

لقد كشفت الدراسات العلمية التي أجريت على السياسات التنموية في الدول المتخلفة أن سبب فشلها يعود أساسا إلى إهمال القائمين عليها مفهوم المشاركة المجتمعية من طرف الأفراد المحليين في نشاطات التنمية المحلية القائمة في مجتمعهم، وقد أكدت هذه الدراسات على الفعالية الكبيرة التي تحققها مشاركة الأفراد المحليين في إنجاح المشروعات التنموية وتحقيق الأهداف المنتظرة منها.[1]

وسوف نقوم بتقديم تعريفين لمفهوم المشاركة المجتمعية هما:

1- المشاركة المجتمعية هي محصلة الجهود التي يقوم بها المواطنون لمساعدة السلطات الحكومية في تنفيذ ونجاح المشروعات والأنشطة المختلفة داخل مجتمعاتهم المحلية أو أنها إدراك المواطنين لحقيقة قضايا ومشاكل مجتمعهم وإشتراكهم في البحث عن الحلول وإبداء الأراء فيما يقترح من قرارات بشأنها.

[1]- محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة**، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص 119

2- المشاركة المجتمعية هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة التطوعية التي يقوم بها المواطنون إما بصفة منفردة أو مشتركة مع الأجهزة الحكومية لتحسين أحوالهم وتحقيق مصالحهم بصفة عامة وشاملة وذلك إما بدافع ذاتي أو إستجابة لمقترحات من خارج

3- المجتمع المحلي، أو أنها إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في صنع وتنفيذ السياسات المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون بين المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية.[1]

وعليه ومن خلال هذين التعريفين يتضح لنا أن مفهوم المشاركة المجتمعية مفهوم هام جدا نظرا لتعلقه بجانب الأفراد الذين يعتبرون محور عملية التنمية المحلية.

كما أن المشاركة المجتمعية قد تبدأ من القاعدة إلى القمة أو العكس وهي نتاج علاقة تأثير وتأثر متبادل بين القمة(السلطة المركزية) والقاعدة(المجتمعات المحلية).

إن مشاركة الأفراد المحليين في التنمية المحلية، يرتبط أساسا بتحقيق حاجاتهم الأساسية وتلبية مطالبهم المتجددة، فالمشاركة المجتمعية تعتبر حقا لأفراد المجتمع وواجبا عليهم في الوقت نفسه فهي حق تقتضيه الديمقراطية، ومبادئ حقوق الإنسان، التي تعطي الحق للأفراد في المشاركة والمساهمة في مختلف مناحي الحياة.[2]

وتتم مشاركة الأفراد المحليين في أعمال التنمية المحلية في مستويات عديدة، حيث تختلف طبيعة ودرجة هذه المشاركة وأشكالها من مجتمع لآخر حسب طبيعة النظام السياسي السائد فيه وحسب البناء الإجتماعي الذي يميزه، فالتشريعات القانونية والإدارية التي تتبعها كل دولة هي التي تنظم شكل المشاركة ونوعيتها.

ويمكن تقسيم المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية إلى مستويين رئيسين هما:

[1] – بلال خروفي، مرجع سابق الذكر، ص 59

[2] – محمد خشمون، مرجع سابق الذكر، ص 121

1- المشاركة على المستوى الفردي: وذلك من خلال المشاركة الفردية للأفراد عن طريق المساهمات الفردية وتنبع هذه المشاركة من حرص الفرد على أداء واجبه فضلا عن شعوره بالإلتزام العميق بحقوق المواطنة.

2- المشاركة على المستوى الجماعي: وتكون هذه المشاركة في هذا المستوى ذات فعالية وتأثير وأكثر تنظيم حيث تتم عن طريق تنظيمات شعبية ومؤسسات إجتماعية (المجالس المحلية المنتخبة، الأحزاب السياسية، النقابات، النوادي، الجمعيات، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني).[1]

وعند رؤية هذا الطرح تتضح لنا العلاقة الوطيدة بين المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية وقد إتضح لدينا أن نوعية المشاركة ودرجتها تختلف حسب نوعية النظام السائد فإذا كان النظام السياسي السائد يتميز بالإنفتاح ويقوم على مبادئ الحكم الراشد من حرية رأي وتعبير، وعدالة، وغيرها من الخصائص، فإن درجة المشاركة المجتمعية سوف تكون كبيرة أما إذا كان النظام السياسي يتميز بالإنغلاق، وتضييق الحريات، وتكريس المبادئ اللاديمقراطية، فإن درجة المشاركة المجتمعية سوف تكون قليلة وضعيفة.

كما يبين لنا هذا الطرح أن المشاركة المجتمعية تنقسم إلى قسمين مشاركة فردية من طرف المواطنين، ومشاركة على مستوى المؤسسات المجتمعية.

وعلى العموم وبصفة عامة يمكن القول أن المشاركة المجتمعية تساهم في تفعيل التنمية المحلية عن طريق مجموعة من المبادئ والمقترحات ولقد أشار " دوباي " من خلال دراسته التي أجراها على التنمية في بلدان العالم الثالث إلى أهمية المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية وحتميتها وذلك في كونها:

1- تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين مع إحتياجاتهم التي حددوها بأنفسهم.

[1] - محمد خشمون، مرجع سابق الذكر، ص 123،124

2- تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة في التنمية المحلية.

3- زيادة تماسك أفراد المجتمع وتعاونهم.

4- تجسيد مبدأ الديمقراطية وتكريس اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية.

5- تدعيم الرقابة الشعبية على المشاريع المحلية.

6- زيادة الوعي الإجتماعي للأفراد.

7- تظافر الجهود الحكومية والمحلية لتحقيق الأهداف المنشودة عل المستوى المحلي والوطني.[1]

وعند رؤية دراسة المفكر " دوباي " على دول العالم الثالث تتضح لنا أهمية المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية وأنها تساهم في تطوير التنمية المحلية من خلال عدة آليات وطرق من أهمها التعاون والتكامل بين الجانبين المركزي والمحلي.

المطلب الثالث: التنمية المحلية عن طريق الجماعات المحلية

إن الإدارة المحلية أو الجماعات المحلية، ليست إبتكارا حديثا للإنسان بل إنه نظام لازم البشرية منذ أقدم العصور وقد إهتم العديد من الباحثين بمفهوم الجماعات المحلية.[2]

وتعرف الجماعات المحلية على أنها مناطق محددة تمارس نشاطها بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة أو إشراف الحكومة المركزية وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.[3]

[1] – محمد خشمون، مرجع سابق الذكر، ص 120،119

[2] – عمار عوابدي، **القانون الإداري**، الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص221

[3] – عبد الرزاق الشيخلي، مرجع سابق الذكر، ص 20

وهناك من يعرفها أنها مجموع الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي، قد تكون منتخبة أو معينة وتباشر إختصاصاتها عن طريق النقل أو التفويض.[1]

عند رؤية هذا التمهيد والتعريفين عن الجماعات المحلية يتضح لنا أن مفهوم الجماعات المحلية كان موجودا منذ العصور القديمة لكنه كان كممارسة وليس كتطبيق.

إن الجزائر ومنذ سنوات عديدة مضت حاولت إرساء مبدأ اللامركزية الإدارية الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية سواء على المستوى المحلي أو الوطني ويتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية – الولاية والبلدية – عبر الإصلاحات المستمرة وذلك في كافة المجالات الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، الثقافية، وغيرها من الإصلاحات الجارية وقد مست هذه الإصلاحات الجماعات المحلية كهيئة لا مركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي، وحتى تستطيع ذلك لابد من توفر ركائز منها القانونية، السياسية، والإقتصادية وغيرها.[2]

ومن خلال هذه الفكرة نستطيع القول أن توفير هذه الركائز يعتبر أمرا ضروريا وهاما حيث أن توفير قوانين تهتم بدور الجماعات المحلية في التنمية المحلية وإعطائها الدور الكبير في هذا المجال وكذلك الركائز الإقتصادية عن طريق التمويل المالي والرقابة الفعالة تساهمان في تفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية.

---

[1] – عثمان عزيزي، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميلة**، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص25

[2] – عبد الله رابح سرير، مرجع سابق الذكر، ص 76

كذلك إن الأخذ بنظام الجماعات المحلية من شأنه أن يساهم في إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية بما ينطوي عليه من ترسيخ للنهج الديمقراطي، وممارسة الديمقراطية، على المستوى المحلي أو مايسمى "الديمقراطية المحلية".[1]

ونستطيع أن نقول أيضا أن الجماعات المحلية أو الإدارة المحلية لها إنعكاس إيجابي سواء على المستوى الوطني أو المحلي وتظهر في وجوه من بينها:

1- تقسيم الصلاحيات بين السلطات المركزية والمحلية وتقاسم الأعباء.

2- أن المواطن المحلي أدرى بتلك المصالح وأقدر على تحقيق حاجات المواطنين المحليين.

3- تحاشي البطئ في صدور القرارات التي لها صلة بالمصالح المحلية.[2]

والبعض الآخر يرى أن سبب الإعتماد على نظام الجماعات المحلية يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

1- تزايد مهام الدولة حيث لم تصبح مقصورة على الجانب الأمني الدفاعي(الدولة الحارسة) حيث إتسعت وظائفها في مختلف الجوانب (الإجتماعية، الإقتصادية، الثقافية...إلخ) هذا مافرض عليها إنشاء وحدات محلية تساعدها في القيام بمهامها.

2- التفاوت بين أجزاء إقليم الدولة الواحدة حيث أن إتساع الرقعة الجغرافية وتباعد المناطق ساهم بشكل كبير في منح السلطات المركزية لبعض من الصلاحيات إلى الهيئات المحلية حيث كلما كان مقر المسير قريبا من مشاكل الإقليم ومواكبا لتطورات التنمية المحلية كلما كان التسيير أحسن.

---

[1] – محمد علي الخلايلة، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر: دراسة تحليلية مقارنة**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص60

[2] – محمد الديداموني محمد عبد العال، **الرقابة السياسية والقضائية على أعمال الإدارة المحلية**، مصر: دار النهظة العربية، 2008، ص 21

3- تجسيد الديمقراطية حيث تعتبر الجماعات المحلية الأكثر إدراكا للحاجات والمتطلبات المحلية فإشراك عدد أكبر من السكان المحليين في إدارة وتنظيم شؤونهم المحلية يجعلهم أكثر تفهما للحاجات والمشاكل المحلية من موظفي الإدارة المركزية.[1]

وعند رؤية هذه الأسباب التي أدت إلى الإعتماد على نظام الجماعات المحلية نجد أن هذه الأسباب مقنعة ومنطقية إلى أبعد الحدود حيث أن:

1- السبب الأول وهو تزايد مهام الدولة وذلك نتيجة التطور الكمي لحاجات الدولة والتطور الكيفي لحاجات المواطنين هذا ماساهم في وجود عجز لدى الدولة في تلبية كافة المتطلبات والحاجيات المطلوبة من طرف المواطنين.

2- السبب الثاني إتساع الرقعة الجغرافية حيث أن تباعد أجزاء الدولة ومناطقها عن بعضها البعض يساهم في تطبيق نظام الجماعات المحلية التي تساعد الدولة في مهامها.

3- السبب الثالث يعتبر تطبيق نظام الجماعات المحلية من مبادئ تجسيد الديمقراطية عن طريق إشراك المواطنين في تحقيق التنمية المحلية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الجماعات المحلية تعتبر آلية مهمة في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر بإعطائها المزيد من الصلاحيات مع ممارسة الرقابة الفعالة عليها.

ومن خلال ذلك يمكن التفكير مستقبلا في جعل الجماعات المحلية وبالخصوص البلديات عبارة عن مؤسسات يترأسها رئيس مجلس شعبي بلدي والذي يعكس رغبات المواطنين فيها ويقوم بتسييرها موظفوها بالإشتراك مع مواطنيها

[1] – نور الدين يوسفي، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009-2010، ص 25

بحيث يسعون جميعا إلى تحقيق أهداف مشتركة تصبو كلها إلى تحقيق الصالح العام وتلبية حاجات المواطن، إن للبلدية والولاية دوران هامان في تفعيل التنمية المحلية حيث منحت لهما صلاحيات واسعة تجعل منهما أداتان لخدمة المواطن وتحقيق رغباته وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت البلدية والولاية متكاملتان من حيث الموارد المادية والبشرية التي تعتبر ضرورية لتمويل برامج التنمية المحلية.[1]

[1] – عبد الله رابح سرير، مرجع سابق الذكر، ص 86

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نستنتج أن تفعيل الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر يستدعي ضرورة تفعيل مجموعة من الآليات والمعايير حيث أن آليات تفعيل الحكم الراشد تستدعي تفعيل القطاع العام الذي يعتبر المحرك الرئيسي للدولة، وتأسيس البيئة الملائمة للقطاع الخاص الذي يعتبر الشريك الفعال للقطاع العام في تحقيق التنمية سواء على المستوى الوطني أو المستوى المحلي وكذلك تفعيل المجتمع المدني حيث أن المجتمع المدني يسهل عملية التفاعل بين ماهو سياسي وماهو إجتماعي.

أما عن تفعيل آليات التنمية المحلية فيقتضي هذا التفعيل أن يتميز الحكم المحلي بالرشادة والمسؤولية وكذلك تفعيل المشاركة المجتمعية للمواطنين، وتدعيم الجماعات المحلية – الولاية والبلدية – وتفعيل دورهما بإعتبارهما السلطة الحاكمة على المستوى المحلي.